

Distr.: General
10 March 2010
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



مجلس حقوق الإنسان
الدورة الثالثة عشرة
البند 6 من جدول الأعمال
الاستعراض الدوري الشامل

تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل*

بوتان

إضافة

الآراء بشأن الاستنتاجات و/أو التوصيات، والالتزامات الطوعية، والردود
المقدمة من الدولة موضوع الاستعراض

* لم تحرر هذه الوثيقة قبل إرسالها إلى دوائر الترجمة بالأمم المتحدة.



رد حكومة مملكة بوتان على التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بالاستعراض
الدوري الشامل (A/HRC/13/11)

وفقاً للأحكام ذات الصلة الواردة في مرفق قرار مجلس حقوق الإنسان 1/5 بشأن
اعتماد تقارير نتائج الفريق العامل المعني بالاستعراض الدوري الشامل، نظرت حكومة مملكة
بوتان في التوصيات المشار إليها في الفقرة 101 من مشروع تقرير نتائج الاستعراض الدوري
الشامل لبوتان، وتقدم الردود التالية:

رقم التوصية	الرد
1 و 2	تقبل بوتان بهاتين التوصيتين. ويُرجى الرجوع إلى الرد على التوصية رقم 4.
3 و 4	دراسة معاهدات حقوق الإنسان الدولية تدريجياً للنظر في جدوى المصادقة عملية متواصلة. وتنوي بوتان أن توسع تدريجياً نطاق التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنسان، مع المراعاة اللازمة للآثار المالية المترتبة من حيث الموارد، بما في ذلك عبء تقديم التقارير، والحاجة إلى تعديل التشريعات والسياسات العامة حسب الاقتضاء. وستُنشأ فرقة عمل متعددة القطاعات لدراسة الصكوك الدولية للتقدم بتوصيات إلى الحكومة. وإلى أن يتم ذلك، أقرت وزارة الخارجية دراسة أولية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، واتفاقية مناهضة التعذيب، والبروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، لإدراجها في العملية.
5	الأحكام القائمة الواردة في القانون المدني وقانون الإجراءات الجنائية لعام 2001 (المادة 160) وقانون عقوبات بوتان لعام 2004 (المادتان 414 و 415) تتطرق لهذه المسألة على الوجه الملائم.
6	تقبل بوتان بهذه التوصية. ينظر حالياً مجلس الوزراء في هذه المسألة وسوف يطرحها على البرلمان لكي ينظر فيها في وقت مبكر.
7 و 8	تخطط بوتان علماً بالتوصيات وستنظر في إنشاء مؤسسة

رد	رقم التوصية
وطنية مستقلة لحقوق الإنسان طبقاً لمبادئ باريس، مع مراعاة صغر حجم البلاد وعدد سكانها، والقيود التي تعاني منها من حيث الموارد. والمسألة موضوع بحث نشط من جانب الحكومة الملكية.	9
تقبل بوتان بهذه التوصية.	9
تقبل بوتان بهاتين التوصيتين. والحكومة الملكية، إذ تسلم بالدور الهام الذي تلعبه اللجنة الوطنية لشؤون المرأة والطفل في النهوض بحقوق النساء والأطفال في بوتان، ملتزمة بتعزيز طاقات اللجنة ومواردها. وكخطوة أولى، وافقت لجنة الخدمة المدنية الملكية على زيادة موظفي اللجنة المذكورة بنسبة 150 في المائة وأعطتها الأولوية في التوظيف في صفوف المتدئين الجدد في الخدمة المدنية، ومنحت اللجنة أيضاً سلطة إدارة عملياتها الخاصة للتوظيف.	10 و 11
تقبل بوتان بهذه التوصية.	12
تقبل بوتان بهاتين التوصيتين وترى أن التدابير الرامية إلى التنفيذ جارية بالفعل. ومشروع قانون رعاية الطفل وحمايته، الجاري استعراضه حالياً في مجلس الوزراء، تدعمه خطة عمل محددة الزمن. وبالإضافة إلى ذلك تنوي اللجنة الوطنية للمرأة والطفل، بالتعاون مع وكالات الأمم المتحدة، الدعوة إلى تنظيم حلقة عمل مع أصحاب المصلحة بشأن هذه المسألة.	13 و 14
تقبل بوتان بهذه التوصية وهي ملتزمة بتنفيذها. والخطة الخمسية العاشرة الحالية تراعي منظور نوع الجنس في التخطيط والرصد وتدرج بشكل خاص خطة العمل الوطنية لشؤون الجنسين في عملية تنفيذها. والأدوات الخاصة لمراعاة البعد الجنساني في عملية التخطيط المحلية قد أدرجت في كتيب التخطيط المحلي للتنمية.	15
تقبل بوتان بهذه التوصية.	16
تقبل بوتان بهذه التوصية وهي تشارك بالفعل بنشاط في تنفيذها. ويلقن الطلاب، من خلال المناهج الدراسية والأنشطة الخارجة عن المناهج الدراسي، احترام وتقدير التنوع الاجتماعي	17

رقم التوصية	الرد
	والتقافي.
18	تقبل بوتان بهذه التوصية وهي تشارك بنشاط في تنفيذها.
19 و 20	تظل بوتان متعهدة بالمشاركة البناءة مع آليات حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة. وقد تلقت بوتان وستظل تتلقى زيارات من المقررين الخاصين وغيرهم من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصة التابعة لمجلس حقوق الإنسان، في ظل مراعاة طاقاتها وأولوياتها الوطنية، فضلاً عن الحاجة إلى التحضيرات الملائمة لمثل هذه الزيارات.
21	تقبل بوتان بهذه التوصية.
22	تقبل بوتان بهذه التوصية.
23 و 24	تقبل بوتان بهاتين التوصيتين وهي ملتزمة بتنفيذهما. لقد أنشئت هيئة بوتان للإعلام والاتصال ووسائل الإعلام في عام 2000 كهيئة مستقلة لتيسير وتنظيم خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائل الإعلام ويتضمن كل من قانون بوتان للإعلام والاتصال ووسائل الإعلام لعام 2006، وقانون بوتان للتصوير السينمائي لعام 2007، وقانون أخلاقيات مهنة الصحافة لعام 2006، أحكاماً ترمي إلى القضاء على بث مفاهيم مقولبة لأدوار الرجل والمرأة في جميع أشكال وسائل الإعلام. وهذه القوانين تنفذ تنفيذاً دقيقاً. ومنتهكوها يتعرضون للتنبيه والتغريم والوقف عن العمل أو سحب الترخيص. والمبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بقواعد المحتوى ومشروع مدونة قواعد السلوك في مجال البث تعزز هذه التدابير.
25	تقبل بوتان بهذه التوصية وهي ملتزمة بتنفيذها. والمناصرة العامة واحد من المجالات العديدة التي تعمل فيها الحكومة والجهات صاحبة المصلحة في المجتمع المدني، بما فيها مؤسسات ووسائل الإعلام، بشراكة وثيقة. وتوجد حالياً أمام مجلس الوزراء مشاريع قوانين سوف تؤثر بشكل مباشر على النهوض بحقوق النساء والفتيات، وستعرض مشاريع القوانين هذه على نظر البرلمان قريباً. ومن بين مشاريع القوانين هذه مشروع قانون رعاية الطفل وحمايته ومشروع قانون التبني. وقد فرغت فرقة عمل تشريعية من صياغة

رد	رقم التوصية
مشروع القانون بشأن العنف المتزلي في آذار/مارس 2010. وسيجرى استعراض شامل لجهات متعددة من أصحاب المصلحة في اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل في نيسان/أبريل 2010.	
تدرس بوتان حالياً الممارسة القائمة في دول أخرى. غير أنها تلاحظ أن الرأي العام السائد في صفوف مجموعات المجتمع المدني الوطنية في مجال حقوق المرأة قد أعرب عن ضرورة إعطاء الأولوية لتشجيع وجود مجتمع يقوم على أساس الاستحقاق.	26
وقد تعهد الحزب السياسي الحاكم بترشيح 30 في المائة على الأقل من النساء لجولة الانتخابات الوطنية المقبلة في عام 2013.	
تقبل بوتان بهذه التوصية وهي ملتزمة بتنفيذها.	27
اعتُبرت في جميع الأحوال مسألة المساواة أمام القانون والحماية من التمييز على أساس نوع الجنس أو الأصل العرقي أو الدين أو اللغة أو الرأي السياسي أو الوضع الاقتصادي أو لأي أسباب أخرى، مسألة محورية في جميع سياسات الحكومة وإجراءاتها الرامية إلى تشجيع قيام مجتمع شامل ومتجانس. ومبدأ المساواة وعدم التمييز مكرسان في المواد (15)7 و(9)3 و(17)9 من الدستور. والمادة 3 من قانون الإجراءات المدنية والجنائية لعام 2001 يعيد تأكيد أن "جميع الأشخاص متساوون أمام القانون ولهم الحق في حماية القانون بتساو وبشكل فعلي بدون أي تمييز...". وجميع سكان بوتان، بصرف النظر عن أصلهم العرقي، يتمتعون بحقوق متساوية وبفرص متساوية في الوصول إلى الخدمات الاجتماعية. وتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال في سن الدراسة في بوتان وتوفير فرص الوصول إلى التعليم العالي على أساس الاستحقاق مكرسان بوصفهما مبدأين من مبادئ سياسة الدولة في الفقرتين (15) و(16) من المادة 9 من الدستور. وبالتالي تعتبر بوتان أن الأطر والتدابير القانونية الملائمة موجودة بالفعل.	28 و 81
إن شهادات التصريح الأمني وثائق تصدرها شرطة بوتان الملكية للشهادة على أن الشخص المعني ليس له أي سجل جنائي.	29

رد	رقم التوصية
وهذا شرط إداري روتيني لجميع البوتانيين، وهو إجراء تم تبسيطه وإيجازه، بما في ذلك من خلال إدخال خدمات الإدارة الإلكترونية في جميع أنحاء البلاد. وشهادات التصريح الأمني لا تنطبق إلا على الأفراد الذين تجاوزوا سن 18 عاماً. ولا توجد أية إجراءات من هذا القبيل للقبول في المدارس العامة.	
تقبل بوتان بهذه التوصية.	30
تقبل بوتان بهذه التوصية.	31
تقبل بوتان بهذه التوصيات وهي ملتزمة بتنفيذها. ولبوتان ثلاث مؤسسات متخصصة للوفاء باحتياجات الأطفال المعاقين. وخلال فترة خطة التنمية الخمسية الحالية (2008-2013)، سيتم إنشاء خمسة مراكز إضافية.	32 و33 و34
تقبل بوتان بهذه التوصيات وهي ملتزمة بتنفيذها. ويُرجى الرجوع إلى الرد على التوصية رقم 25.	35 و36 و37
تقبل بوتان بهذه التوصية وهي ملتزمة بتنفيذها.	38
تقبل بوتان بهذه التوصية.	39
إنه لمن سياسة الحكومة الملكية أن تشجع على مزيد مشاركة النساء في كل مهنة من المهن. والإطار القانوني والتدابير الملموسة لدعم هذه السياسة قائمة فعلاً. وسيواصل توخي هذا النهج الذي سيظل يستلهم أيضاً بالشروط المحددة لمختلف المناصب، وقوانين العمل، التي تتفق مع المعايير الدولية.	40
إن العقوبة الجسدية للأطفال في المنزل تغطيها على نحو ملائم الأحكام القانونية القائمة، بما فيها المادتان 7(17) و9(3) من الدستور، ومدونة قواعد سلوك المدرسين، والمادة 160 من قانون الإجراءات المدنية والجنائية، والمادتان 414 و415 من قانون عقوبات بوتان لعام 2004. وستزداد هذه الأحكام تعزيراً بسن قانون رعاية الطفل وحمايته.	41
وبالتالي فإن بوتان لا تفكر في إدخال تشريع جديد بشأن هذه المسألة في المرحلة الراهنة.	

رد	رقم التوصية
تقبل بوتان بهذه التوصية. ويجري حالياً إنشاء وحدة إضافية معنية بحماية النساء والأطفال في فونتشولنغ.	42
تقبل بوتان بهذه التوصية وستسعى إلى تنفيذها وفقاً لالتزاماتها التعاهدية.	43
تقبل بوتان بهذه التوصية.	44
تقبل بوتان بهذه التوصية.	45
تقبل بوتان بهذه التوصية.	46
تقبل بوتان بهذه التوصية.	47
تقبل بوتان بهذه التوصية.	48
تقبل بوتان بهذه التوصية وترى أن التدابير الملائمة متخذة بالفعل في بوتان. وستواصل بوتان سعيها إلى إعمال السياسات القائمة التي تشجع تعايش كافة المجموعات الدينية في وئام في مجتمع صغير مفتوح ومتسامح. والمادة 7(4) من الدستور تكرر حرية الدين لجميع البوتانيين.	49
تقبل بوتان بهاتين التوصيتين وهي ملتزمة بتنفيذهما. وتعزيز وسائل إعلام حرة ومستقلة ومهنية يظل أولوية من أولويات الحكومة. وحرية الصحافة ووسائل الإعلام يضمنها الدستور في مواد 7(2) و 7(3) و 7(5). وقد صدر في آذار/مارس 2010 إعلان رسمي ملكي يرمي إلى إرساء أسس وسائل الإعلام في بوتان وإسناد منحة ملكية قدرها 15 مليون نغولتروم. ومؤسسة وسائل الإعلام سوف تعزز طاقات وسائل الإعلام الوطنية من خلال توفير التدريب والمنح الدراسية، ودعم أنشطة جمعية الصحفيين في بوتان، ونادي الصحافة الوطني، فضلاً عن نشر الصحف بلغة الدزونغخا.	50 و 51
إن الإطار القانوني لتعزيز وحماية الحق في حرية الرأي والحق في حرية التعبير قائم بالفعل. فالمادة 7(2) من الدستور تعترف بالحق في حرية الكلام والرأي والتعبير بوصفه حقاً من الحقوق الأساسية لجميع البوتانيين.	52

رد	رقم التوصية
<p>قصد تسهيل ودعم ظهور مجتمع مدني متحضر، اعتمد البرلمان في حزيران/يونيه 2007 قانون المجتمع المدني. وأنشئت هيئة منظمات المجتمع المدني في آذار/مارس 2009. ووُضعت في كانون الأول/ديسمبر 2009 اللمسات الأخيرة على لوائح وقوانين الهيئة، التي تمت صياغتها بدعم تقني من حكومة الدانمرك وبالتشاور مع أصحاب المصلحة من منظمات المجتمع المدني. وانطلق تسجيل منظمات المجتمع المدني في كانون الثاني/يناير 2010. وهيئة منظمات المجتمع المدني، بوصفها كياناً جديداً، وبدعم من شركاء بوتان في التنمية، هي بتزامن مع ذلك في طور تعزيز طاقتها المؤسسية.</p>	53 و54 و55
<p>تقبل بوتان بهذه التوصيات وهي تشارك بالفعل في تنفيذها بنشاط.</p>	56 و57 و58 و59
<p>تنص المادة 15، الفرع 4(ب) من الدستور والفصل 6، الفرع 100(أ) من قانون الانتخابات على عملية سياسية شاملة وديمقراطية وقائمة على المشاركة. والفرع 358 من قانون الانتخابات يتضمن تدابير محددة للأشخاص ذوي الإعاقة. ودليل الناخب البوتاني متاح بالفعل بلغة البراي للمكفوفين، وتعزز لجنة الانتخابات في بوتان ترجمة جميع القوانين واللوائح والأنظمة على نحو مماثل.</p>	
<p>تقوم لجنة الانتخابات في بوتان، بالتعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بالمرأة والطفل، بحملات دعوة واسعة النطاق تستهدف الشبان والنساء لزيادة الوعي بالحكم الديمقراطي والعملية الانتخابية. ولتشجيع مزيد مشاركة المرأة في انتخابات الحكم المحلي القادمة ستنظم لجنة الانتخابات حملات إخبارية لتشجيع المزيد من النساء على المشاركة كمرشحات للانتخابات. ويُرجى الرجوع إلى الرد على التوصية رقم 26.</p>	
<p>جاء قانون عقوبات بوتان لعام 2004 نتيجة لدراسة وفحص للممارسات القائمة في دول أخرى، والبعض منها يعكس مخلفات الإرث الاستعماري. والمادتان 213 و214 من قانون عقوبات بوتان المتعلقةتان بـ "الأفعال المخالفة للطبيعة" لم يُستند إليهما منذ سنهما فيما يتصل بالأفعال بين شخصين راشدين</p>	60

رقم التوصية	الرد
61	<p>نفس الجنس وبراءهما. ويمكن أن يعاد النظر في هذه الأحكام متى تكون هناك حاجة ورغبة واضحتان من جانب شعبنا.</p> <p>فيما يتعلق بالأديرة، اتخذت اللجنة الوطنية للمرأة والطفل وهيئة الأديرة المركزية التدابير التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> • إقامة أشكال بديلة من أشكال الرعاية في نظام الأديرة، • إنشاء آلية للشكاوى وردود الفعل، • تعيين لجنة خبراء تتألف من 9 أعضاء لرصد حقوق الطفل، • تعيين موظف مسؤول عن حماية الطفل في هيئة الأديرة.
62	<p>لئن كان مثل هذا الاقتراح مقبولاً من حيث المبدأ فإنه نظراً لمستوى تنمية بوتان في الوقت الحاضر ومواردها المحدودة، قد لا يكون من العملي تطبيقه في هذا الظرف بدون تعاون ودعم دوليين.</p>
63 و64	<p>تقبل بوتان بهاتين التوصيتين.</p>
65 و66 و67 و68	<p>تقبل بوتان بهذه التوصيات.</p>
70 و71	<p>تقبل بوتان بهاتين التوصيتين. فالمادة 9(16) من الدستور تكفل توفير "الدولة للتعليم المجاني لجميع الأطفال في سن الدراسة حتى الفصل العاشر، وتضمن التعليم الفني والمهني وتكفله بشكل عام، وتوفر سبل الوصول إلى التعليم العالي بالتساوي للجميع على أساس الاستحقاق." غير أنه نظراً لمستوى تنمية بوتان في الوقت الحاضر ومواردها المحدودة، يظل العمل بالتعليم الإلزامي في هذه المرحلة هدفاً هاماً.</p>
72 و73 و74 و75	<p>تقبل بوتان بهذه التوصيات وهي ملتزمة بالفعل بتنفيذها. يظل التصدي لمسألة التفاوت في معدلات التسجيل على المستوى الجامعي أولوية من الأولويات. والتعاون مع الشركاء في التنمية المتعددي الأطراف والثنائيين قد اتضح أنه أمر أساسي في الاعتماد على خطة العمل الوطنية للمساواة بين الجنسين في مواجهة هذا التحدي. وقد اتخذ عدد من المبادرات التي بدأت بالفعل تعطي نتائجها. وبرنامج التعليم غير الرسمي يسمح للكبار والشبان الذين</p>

رد	رقم التوصية
<p>أخفقوا في تعليمهم الابتدائي أو تركوا الدراسة بحضور برامج أساسية نحو الأمية وما بعد محو الأمية. وقد كان لذلك تأثير ذو شأن على سكان الأرياف وبشكل خاص على النساء الريفيات، إذ مكّنهن من خلال محو الأمية من المشاركة في أنشطة التنمية. وانطلاقاً من عام 2009 أفادت نسبة 60 في المائة إضافية من المتعلمات من النساء من هذه المبادرة في 756 مركزاً في جميع أنحاء البلاد. وبالمثل، سجلت نسبة من النساء تفوق نسبة الرجال بقرابة 20 في المائة أنفسهن في برامج مواصلة التعليم خلال نفس الفترة. ومن المتوقع أن يزيد العمل بنظام فصول الدرس الموسع في المناطق الريفية والنائية من دفع تسجيل الفتيات. وبالإضافة إلى ذلك زاد العمل بمخططات المنح الدراسية للفتيات بعد الفصل العاشر، كما ازدادت الفرص التي توفرها المؤسسات الخاصة، المتاحة للوصول إلى التعليم بالنسبة للفتيات والنساء، بما يشجع أعداداً أكبر على مواصلة ومزاولة التعليم العالي.</p>	
<p>تظل حكومة بوتان الملكية ملتزمة بإيجاد حل دائم ومستدام من خلال العملية الثنائية مع نيبال، بالاستناد إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين الحكومتين.</p>	76 و77 و78 79 و80
<p>ومسألة الأشخاص في المخيمات في نيبال هي أولاً وقبل كل شيء مسألة إنسانية. وإعادة التوطين قد تم التسليم بها كحل من الحلول الدائمة الرئيسية. وقد ساهمت بلدان إعادة التوطين إلى حد كبير من خلال تقاسم الأعباء الدولية. وبوتان على اتصال بالوكالات الدولية مثل مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وتظل ملتزمة مع جميع الأطراف ذات الصلة بشأن هذه المسألة، بما في ذلك البلد المضيف ودول إعادة التوطين. وتعيد بوتان الإعراب عن استعدادها لاستقبال الرعايا البوتانيين الحقيقيين العائدين إلى وطنهم من المخيمات بالاستناد إلى الاتفاقات الموقع عليها بين الحكومة الملكية وحكومة نيبال.</p>	
<p>أما فيما يتعلق بجمع شمل الأسر فإن بوتان تعترف بالأسرة بوصفها نواة المجموعة الطبيعية والأساسية في المجتمع كما تسلم بمسؤولية المجتمع ومسؤولية الدولة عن حمايتها. وتمشياً مع المادة 22-2 من اتفاقية حقوق الطفل، تتعاون بوتان من خلال بذل</p>	

رد	رقم التوصية
جهود في مجال الحماية والمساعدة على البحث عن والدي أي طفل لاجئ أو أفراد أسرته الآخرين.	
تقبل بوتان بهذه التوصية وستظل، بهذا الخصوص، تسترشد بالتزاماتها الدولية في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني.	82
تقبل بوتان بهذه التوصية وهي ملتزمة بتنفيذها.	83
تقبل بوتان بهذه التوصية.	84
تقبل بوتان بهذه التوصية.	85
تقبل بوتان بهذه التوصية.	86
تقبل بوتان بهذه التوصية وهي ملتزمة بتنفيذها.	87
تقبل بوتان بهذه التوصية.	88
تقبل بوتان بهذه التوصيات.	89، 90 و 91 92، 93 و 94 95 و 96 و 97
تقبل بوتان بهاتين التوصيتين وهي ملتزمة بتنفيذهما. ومباشرة بعد الاستعراض، نُشر تقرير نتائج الفريق العامل، وأحيل إلى جميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك المجتمع المدني، وتناولته الصحافة الوطنية بالبحث. وأجريت مشاورات واسعة النطاق بشأن التوصيات داخل الحكومة ومع البرلمان والمجتمع المدني قبل إضفاء الصبغة النهائية على ردود الحكومة الملكية على توصيات الاستعراض الدوري الشامل. وكما أكدت ذلك بوتان للفريق العامل فإنه "في حين ستلعب الحكومة دورها في المتابعة فإننا نتطلع إلى المجتمع المدني بوصفه صاحب مصلحة وشريكاً أساسياً للحكومة ليلعب دوره هو الآخر."	98 و 99